

تحوّل النازحين السوريين من مجرد عبء إلى مساهمين فاعلين في الاقتصاد المحلي في لبنان

دانيال غاروت سانشير

ملخص تنفيذي

غالباً ما تشير وسائل الإعلام والخطاب العام إلى العبء الذي يفرضه اللاجئون على اقتصاد البلد المضيف. غير أن الدراسات بيّنت أن اللاجئين يلبون معهم مجموعة من الفوائد الاقتصادية، إذ يضيفون إلى مجموعة المهارات المتاحة، ويوجهون الأموال الآتية من المساعدات إلى الاقتصاد المحلي، ويزيدون من الاستهلاك المحلي. وفيما تتوفّر بعض التقديرات حول الأثر الاقتصادي الذي يخلّفه اللاجئون في البلدان المجاورة، ليس من تقييم دقيق لتأثيرهم الاقتصادي على لبنان. وعلى الرغم من تباطؤ الاقتصاد اللبناني بشكل ملحوظ منذ عام 2011، لا يمكن استخدام هذه النظرة العامة الأولية لتقييم تأثير اللاجئين على الاقتصاد، الأمر الذي أثر على المجتمعات المحلية المختلفة بطرق متفاوتة. بشكل عام، وجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2015) أن كل دولار تمّ إنفاقه على المساعدة الإنسانية كان له تأثير مضاعف وإيجابي قدره 1.6 دولار في الاقتصاد المحلي. ومن أجل دراسة المكاسب والخسائر الاقتصادية في صفوف الفئات اللبنانية على اختلافها، أجرينا مسحاً موسعاً في ثلاث مدن متوسطة الحجم في لبنان: صيدا وزحلة وحلبا. وقد قدّم المسح أدلةً معبّرةً تستبعد العواقب السلبية الكبرى التي خلفها قدوم النازحين على الاقتصاد اللبناني، علماً أنها تسببت على الأرجح بتفاقم عدم المساواة في البلاد، حيث تستفيد الفئات ذات الدخل المرتفع بينما يتحمل العبء الأكبر بعض المواطنين الأكثر فقراً. وتقدّم نتائج المسح حجة قوية للتدخلات العامة الآيلة إلى دعم الأكثر تضرراً من تدفقات النازحين، وذلك من أجل التخفيف من تأثيرها السلبي. وتوجد حاجة أيضاً للتفكير في سياسات إعادة التوزيع بين الفئات المختلفة، بحيث لا يزداد التفاوت في الدخل كنتيجة لأزمة اللاجئين.



هذا المنشور هو نتاج مشروع بحثي تعاوني شارك في إدارته كل من سامي عطاالله، المدير السابق للمركز اللبناني للدراسات، ومنى حرب ومنى فوّاز، وهما أستاذات أبحاث في 'مختبر المدن بيروت' (BUL)، الجامعة الأميركية في بيروت؛ وربيع نصر، مدير المركز السوري لبحوث السياسات. عنوان المشروع هو: 'البلديات اللبنانية واللاجئون السوريون: بناء القدرات وتعزيز الفعالية'. تمّ تنفيذ هذا العمل بدعم من مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC)، أوتاوا، كندا. إن وجهات النظر المُعبّر عنها في هذا المنشور لا تمثل بالضرورة آراء مركز بحوث التنمية الدولية أو مجلس إدارته.

المقدمة

تصوّر كل من وسائل الإعلام والخطاب السياسي السائد في لبنان وجود النازحين على انه عبء على الاقتصاد اللبناني، ويلقى باللوم عليهم بانهم يخلقون المنافسة في سوق العمل، لا سيما في القطاع غير النظامي منخفض المهارات، وبانهم يساهمون في زيادة استخدام الخدمات العامة والبنية التحتية التي كان أداؤها ضعيفاً أصلاً قبل قدوم النازحين مقارنةً بالدول الأخرى التي تسجّل مستويات مماثلة من التنمية الاقتصادية.¹ وتشير التقديرات الأولية الخاصة بالتكاليف المالية الحكومية إلى ارتفاع النفقات

العامة بمقدار 1.1 مليار دولار، في حين انخفضت الإيرادات بشكل كبير.² وبالنسبة إلى السنوات 2012-2014،

وحسب تقديرات البنك الدولي، تراوحت تكلفة أزمة النازحين بين 308 و340 مليون دولار بشكل أساسي في مجال الرعاية الصحية والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي، مقابل 589 مليون دولار في البنية التحتية، مثل الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي.

غالباً ما يؤديّ التركيز المفرط من جانب السياسيين ووسائل الإعلام على التكلفة إلى إخفاء واقع مترامن، الا وهو أنّ النازحين جلبوا معهم أيضاً فرصاً أخرى للبلد. أولاً، هم يزيدون العرض من المهارات المتاحة في لبنان؛ ثانياً، تستفيد العديد من الشركات اللبنانية من الحصول على عمالة منخفضة، مما سمح لها إما بخفض الأسعار أو بزيادة الأرباح. علاوة على ذلك، ساهم التدفق الكبير للمساعدات - أكثر من مليار دولار سنوياً منذ عام 2013³ - في تعزيز الاقتصاد اللبناني بشكل كبير. وقد جاءت معظم هذه المساعدات على شكل نقود للنازحين، أنفقوها عوضاً عن ادّخارها بسبب محدودتهم المادية، أو أتت على شكل تحويلات عينية. في كلتا الحالتين، زادت هذه المساعدة من الاستهلاك المحلي حيث يتم شراء معظم السلع من لبنان.⁴ وأدت هذه الزيادة الكبيرة في الاستهلاك إلى تعزيز الطلب على المنتجات، مما عاد بالفائدة على الشركات اللبنانية، لا سيما تلك العاملة في قطاعات الغذاء أو الإسكان. كما دعمت المساعدات الخارجية الحكومة مالياً في رفع الإنفاق العام، كما اتّضح من مشروع المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي لتمويل عملية توسيع النظام المدرسي من أجل تسهيل الوصول إلى التعليم على نطاق أوسع.

إن تقييم التأثير البحث للنازحين أمرٌ معقّد ويتطلب مراعاة التكاليف والفوائد معاً. وفيما تتوفّر بعض التقديرات حول تأثير اللاجئين على الاقتصاد في البلدان المجاورة، ليس من تقييم دقيق لتأثيرهم على الاقتصاد في لبنان، ويرجع ذلك في الغالب إلى ندرة البيانات. ونحاول في هذا الموجز السياسي النظر في الأثر التقريبي لوجود النازحين على النشاط الاقتصادي باستخدام بيانات بحسب كثافة الإضاءة الليلية عبر البلديات اللبنانية المختلفة التي استقبلت النازحين بدرجات متفاوتة. لكن لو أردنا أن نفهم التأثير الاقتصادي غير المتكافئ الذي يتركه وجود النازحين

1 غاروت-سانشيز، د. 2018. 'مكافحة الفساد، خطوة ضرورية نحو تحسين البنية التحتية'. المركز اللبناني للدراسات.

2 البنك الدولي. 'لبنان - تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع في سوريا'.
<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/925271468089385165/lebanon-economic-and-social-impact-assessment-of-the-syrian-conflict>.

3 وفقاً لخطة الاستجابة للزّمة اللبنانية (LCRP) وخدمة التتبع المالي (FTS)، ارتفع حجم المساعدات الدولية التي تلقتها لبنان من 44 مليون دولار في عام 2011 إلى 162 مليون دولار في عام 2012 و1.04 مليار دولار في عام 2013. ثم استقر عند حوالي 1.1 إلى 1.3 مليار دولار سنوياً بين عامي 2014 و2018. كما أنشأ البنك الدولي أيضاً مرفقاً للتمويل الميسر خاصاً بلبنان والأردن ومنحهما إمكانية الوصول إلى قروض المؤسسة الدولية للتنمية، وكلاهما يوفران قروضاً بأسعار فائدة مخفضة. وقد وفر المرفق أكثر من 2.5 مليار دولار بين عامي 2016 و2018 للبلدين. انظر: البنك الدولي، 2019. 'إعادة كتابة القواعد لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا'.
<https://www.worldbank.org/en/news/feature/2019/06/20/writing-the-rules-to-support-refugees-and-host-communities-in-the-middle-east-and>

4 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015. 'أثر المساعدات الإنسانية على الاقتصاد اللبناني - لبنان' ReliefWeb.
<https://reliefweb.int/report/lebanon/impact-humanitarian-aid-lebanese-economy>

5 حصرتنا النطاق بثلاث بلديات من أجل التمكن من تغطية عيّنة تمثيلية من السكان في كل بلدية وتقديم نتائج ذات مغزى على المستوى المحلي، وبالتالي إعطاء الأولوية للمعقّد على حساب الاتساع. استند اختيار تلك البلديات إلى واقع مفاده أن المدن الثلاث معاً تستضيف عدداً كبيراً من النازحين، علماً أنّ لديها خصائص مختلفة من حيث الموقع، ومستوى التنمية، والتركيبة الديموقراطية والبنية المؤسسية والموقف تجاه النازحين.

6 تومين، س. 2016. 'الأثر الاقتصادي للاجئين السوريين على البلدان المضيفة: أدلة شبه تجريبية من تركيا'. المجلة الاقتصادية الأميركية، 106(5): 456-460؛ فيرم، ب. وك. شوتلير. 2019. 'تأثير النزوح القسري على المجتمعات المضيفة: مراجعة للأدب التجريبي في الاقتصاد'. ورقة عمل حول بحوث السياسات في البنك الدولي؛ وأغوندوز، ي.، وم. فان دين بيرغ، و. و. هاسينك. 2015. 'تأثير أزمات اللاجئين على أسواق العمل المضيفة: حالة أزمة اللاجئين السوريين في تركيا'. عن سلسلة أوراق نقاش IZA رقم 8841.

7 فلانج، ب. ك. كرافت، وج. وهبة. 2019. 'تأثير اللاجئين على التوظيف والهجور في الأردن'. مجلة اقتصاديات التنمية، 139: 203-216.

8 سبيريتوغلو، إ. وآخرون. 2017. 'تأثير اللاجئين السوريين على مخرجات سوق عمل السكان الأصليين في تركيا: أدلة من تصميم شبه تجريبي'. مجلة IZA لسياسة العمل، 6(1)؛ وأغوندوز، فان دين برغ، وهاسينك. 'تأثير أزمات اللاجئين على أسواق العمل المضيفة: حالة أزمة اللاجئين السوريين في تركيا'.

9 جنكيز، د. وه. تيكجوك. 2018. 'هل هذه مجرد صدمة على صعيد العرض من العمالة؟ تأثير المهاجرين السوريين على الاقتصادات المحلية في تركيا'. الاجتماع السنوي ASSA، 68-1.

10 ديل كاريو، ك. ف.، وم. فاغنر. 2015. 'تأثير اللاجئين السوريين على الاقتصاد التركي: تأثيرات سوق العمل الإقليمية'. ورقة بحث حول سياسات البنك الدولي رقم 7402. واشنطن، العاصمة؛ سبيريتوغلو وآخرون. 'تأثير اللاجئين السوريين على مخرجات سوق عمل السكان الأصليين في تركيا: أدلة من تصميم شبه تجريبي؛ وشنيزوتكشوغ، هل هذه مجرد صدمة على صعيد العرض من العمالة؟ تأثير المهاجرين السوريين على الاقتصادات المحلية في تركيا'.

11 المرجع نفسه، تومين. 'الأثر الاقتصادي للاجئين السوريين على البلدان المضيفة: أدلة شبه تجريبية من تركيا؛ وباغير، ي. ك. 2018. 'تأثير تدفق اللاجئين السوريين على العمال الأصليين الأتراك: نهج الجيب العرقي'. مراجعة البنك المركزي، 18(4): 129-147.

12 أنجربست، ج. د. وأ. د. كوجلر. 2003. 'حماية فعالية أم نتائج عكسية؟ مؤسسات سوق العمل وتأثير الهجرة على المواطنين'. المجلة الاقتصادية، 113(488).

على فئات محلية مختلفة في لبنان، لا بدّ من تجاوز النقاش حول التأثير البحث على الاقتصاد الكلي. ومن أجل دراسة المكاسب والخسائر الاقتصادية على صعيد الفئات المختلفة من اللبنانيين، نستخدم مسح الحالة المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان (LCSRHCL، 2018) وهو مسح أجراه المركز اللبناني للدراسات والمركز السوري لبحوث السياسات (SCPR) في عام 2018. وكان مسح الحالة المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان (2018) شاملاً، حيث غطى 1,556 أسرة و7,208 فرداً (4,326 سورياً و2,882 لبنانياً) ليكونوا عيّنة تمثيلية لسكان ثلاث بلديات لبنانية استقبلت عدداً كبيراً من النازحين السوريين منذ عام 2011: صيدا وزحلة وحلبا.⁵

مراجعة الأدبيات

على مدى السنوات الست الماضية، أُجريت عدّة دراسات تجريبية حول الأثر الاقتصادي للاجئين في مختلف البلدان المضيفة. ويمكن تقسيم نتائج هذه الأدبيات اعتماداً على الإطار الزمني للدراسة: الآثار قصيرة المدى - من سنتين إلى خمس سنوات بعد قدوم النازحين - والآثار طويلة المدى - أكثر من عشر سنوات.

على المدى القصير، جاءت النتائج المتعلقة بالتأثير الاقتصادي مختلطة. فقد وجدت بعض الدراسات زيادات في تكلفة الغذاء وبدرجة أقل، زيادات في الإيجار.⁶ أما بالنسبة إلى مخرجات سوق العمل، فتميل النتائج الإجمالية إلى إظهار تأثيرات محايدة أو صغيرة على معدلات التوظيف أو الأجور في المجتمعات المحلية وذلك في سياقات مختلفة مثل اللاجئين السوريين في الأردن⁷ أو تركيا⁸. ويعود غياب الآثار السلبية الكبيرة إلى ارتفاع الطلب الاستهلاكي في صفوف اللاجئين، وزيادة العرض الرأسمالي الذي يسهّل التوسع الإنتاجي للشركات، الأمر الذي يمتص الزيادة في العرض من العمالة.⁹

ومع ذلك، يبدو أن هناك تأثيرات متفاوتة بين الفئات المختلفة من السكان المحليين. فمن جهة، تتوفر أدلة على زيادة معدلات العمالة النظامية التي تميل إلى إفادة الرجال والسكان المحليين المتعلّمين أكثر من سواهم.¹⁰ من جهة أخرى، بيّنت الدراسات وجود خسائر في التوظيف بين الأفراد ذوي المهارات المتدنية والأقل خبرة، لا سيما في القطاع غير النظامي.¹¹ لذلك، يميل اللاجئون إلى التسبّب على المدى القصير بنزوح السكان المحليين ذوي المهارات المنخفضة الذين يعملون في القطاع غير النظامي - إذ لديهم مهارات مماثلة - فيما يتحسن وضع سوق العمل بالنسبة إلى العمال المحليين ذوي المهارات العالية بسبب زيادة الطلب وانخفاض تكاليف العمالة التي تعود بالفائدة على إنتاج الشركات. والأهم من ذلك، أنّ القيود المفروضة على الحق في العمل تؤدي إلى زيادة المنافسة بين اللاجئين من جميع مستويات المهارة والعمال المحليين ذوي المهارات المتدنية في القطاع غير النظامي. ومن المحتمل أن تزيد هذه القيود من الآثار السلبية على الفئات الضعيفة اقتصادياً أصلاً، في حين يمكن لسياسات التوظيف الأكثر تساهلاً أن توزّع الأثر على مختلف القطاعات ومستويات المهارات.¹²

وتشير الدلائل المستمدة من الأدبيات حول التأثيرات طويلة المدى - بعد عقود من تدفق اللاجئين - إلى وجود تأثيرات إيجابية أكثر، لا سيما في البلدان المختلفة الخارجة من الصراع في إفريقيا. ففي تنزانيا، وجد مايستات ودورانتون (2019) أن آثار التدفقات المؤقتة للاجئين القادمين من بوروندي ورواندا على رفاهية السكان المحليين كانت مستمرة وإيجابية حتى بعد 5 إلى 15 عاماً من عودة اللاجئين إلى وطنهم.¹³ وفي كينيا، أدت تدفقات اللاجئين إلى زيادة النشاط الاقتصادي في المناطق القريبة من مخيمات اللاجئين وعززت القدرة الاستهلاكية للأسر بنسبة 25%.¹⁴ أما النتائج الإيجابية على الرفاه الاقتصادي في صفوف السكان المحليين فتعود إلى زيادة الطلب الاستهلاكي - من جانب اللاجئين بشكل مباشر أو من خلال تدفق المساعدات الإنسانية لدعمهم - الذي تحول إلى زيادة في الإنتاج والتوظيف وتقديم الخدمات.¹⁵ وفي تنزانيا، أحدثت المساعدات النقدية للاجئين آثاراً مضاعفة كبيرة مع تداعيات إيجابية على الدخل.¹⁶ أما الاختلاف الرئيسي بين التأثيرات القصيرة والطويلة المدى، التي تؤدي إلى نتائج أكثر إيجابية، فتتمثل في زيادة قدرة السكان المحليين - لا سيما أولئك الذين لديهم مهارات مماثلة لمهارات اللاجئين - على التكيف مع تدفق اللاجئين من خلال تغيير الأنشطة الاقتصادية ونوع العمل الذي ينخرطون فيه.¹⁷ وينتهي الأمر بالعاملين في المناطق التي ينتشر فيها اللاجئون بالحصول على مزيد من الفرص للعمل في مهن احترافية عالية الجودة.¹⁸

استخدام الأضواء لتقييم تأثير النازحين في لبنان

منذ عام 2011، تدهور الاقتصاد اللبناني بشكل كبير، حيث تراجع النمو الاقتصادي السنوي من 8 و10% في الفترة ما بين 2007 و2010 إلى حوالي 0.5 و2.5% بين 2011 و2018 - في السنة التي أجري فيها مسح الحالة المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان. وفي عام 2019، إنهار الاقتصاد اللبناني، حيث تراجع بنسبة 6.9% نتيجة للأزمة المالية. ومع ذلك، لا يمكن استخدام هذه المقارنة الأولية لتقييم تأثير النازحين على الاقتصاد، إذ تكثر العوامل الأخرى التي أثرت على الاقتصاد، داخلياً ودولياً. وفي حالة مثالية، لا بدّ من مقارنة البيانات 'الموثوقة' حول مختلف مؤشرات سوق العمل والدخل قبل وبعد قدوم اللاجئين، وكيف يختلف هذا التغيير في مناطق 'المعالجة' - مع نسبة عالية من اللاجئين - مقارنةً بمناطق 'المراقبة' مع عدد أقل من اللاجئين.¹⁹

ثمة ندرة في البيانات المتاحة للجمهور بشأن سوق العمل والرفاهية في لبنان، حتى عند مقارنتها ببلدان أخرى في المنطقة مثل الأردن أو مصر.²⁰ وعلى ضوء هذه القيود، لا سيما على المستوى المناطقي، يمكننا تقييم النشاط الاقتصادي بشكل تقريبي من خلال تطور الأضواء الليلية، حيث يتم قياسه بواسطة صور الأقمار الصناعية لشدة الضوء المنبعث في الليل. ويعالج الصور المركز الوطني للبيانات الجيوفيزيائية (NGDC) التابع للإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA) كبيانات سنوية مركبة. وتعكس هذه الأضواء النشاط في المستوطنات البشرية وتعتبر بمثابة مقياس بديل للنشاط الاقتصادي في المناطق حيث لا وجود لتصنيف جغرافي للإحصاءات الاقتصادية.²¹

13 مايشادت، ج-ف، وج. دورانتون. 2018. 'الدفع الإنمائي للاجئين: أدلة من تنزانيا'. مجلة الجغرافيا الاقتصادية، 19 (2): 299-334.

14 أليكس غاسيا، ج. وآخرون. 2018. 'هل إن مخيمات اللاجئين تساعد أم تؤذي المجتمعات المضيفة؟ حالة كاكوما، كينيا'. مجلة اقتصاديات التنمية، 130 (1): 66-83.

15 المرجع نفسه؛ وب. فيرمي وك. شوتلر. 2019. 'تأثير النزوح القسري على المجتمعات المضيفة: مراجعة للأدب التجريبي في الاقتصاد'. ورقة عمل خاصة ببحوث سياسات البنك الدولي.

16 تايلور، إ. وآخرون. 2016. 'الأثر الاقتصادي للاجئين'. وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم، 113 (27): 7449-7453.

17 روبر، إ. وك. فارغاس سيلفا. 2013. 'اقتصاديات الهجرة القسرية'. مجلة دراسات التنمية، 49 (6): 772-784.

18 روبر، إ. وك. فارغاس سيلفا. 2015. 'آثار الهجرة القسرية على سوق العمل'. المجلة الاقتصادية الأمريكية، 105 (5): 581-586.

19 هذا ما تم القيام به في الأدبيات. فعلى سبيل المثال، حلل 'فلاح' و'كرافت' و'وهبة' (2019) تأثير النازحين السوريين في سوق العمل الأردني باستخدام بيانات عام 2010 (ما قبل الصدمة) و2016 (ما بعد الصدمة) ودمجها مع بيانات عن الموقع الجغرافي للاجئين في أنحاء البلاد.

20 أوضح مثال على ذلك هو الافتقار إلى البيانات لاسيما أن التعداد السكاني الأخير يعود إلى عام 1932.

21 تشين، ك. و. و. د. نوردهاوس. 2011. 'استخدام البيانات الضوئية كبديل للإحصاءات الاقتصادية'. وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة الأمريكية، 108 (21): 8589-8594؛ وفيرنون هندرسون، ج. أ. ستوريفارد، ود. ن. فايل. 2012. 'قياس النمو الاقتصادي من الفضاء الخارجي'. المجلة الاقتصادية الأمريكية، 102 (2): 994-1028.

استخدمنا تقنية تحليل الانحدار متعدد المتغيرات لمقارنة شدّة الإضاءة في عامي 2011 و2017 في أكثر من 900 منطقة عقارية في لبنان، معتمدين على واقع مفاده أن وجود النازحين يختلف اختلافاً كبيراً عبر المناطق الجغرافية في البلاد. وإذ يمكن للنازحين اختيار الإقامة في مناطق ذات آفاق اقتصادية أفضل، فقد يصعب تفسير العلاقات المتبادلة على أنها سببية. ومن أجل التخفيف من هذه المشكلة، استخدمنا المسافة التي تفصل بين المناطق العقارية والحدود مع سوريا، مما يقلّل من وجود النازحين كمتغيّر ذات طابع خارجي.²²

يوضح الملحق نتائج المواصفات المختلفة باستخدام تأثير عدد النازحين على تغيّر النشاط بين عامي 2011 و2017 (النموذجان 1 و2)، وباستخدام متوسط 2016-2017 و2011-2012 (النموذجان 3 و4)، وباستخدام المؤشرات نفسها من حيث نصيب الفرد (النموذجان 5 و6). وفيما تتغيّر النتائج بناءً للمواصفات المستخدمة،

فإن الاستنتاج الرئيسي هو أن النشاط الاقتصادي في المناطق العقارية حيث تدفقات النازحين كبيرة، مرتفع أكثر أو مساوٍ للنشاط حيث يتواجد النازحون بنسبة أقل. لذلك، يتم تعويض

النشاط الاقتصادي في المناطق العقارية حيث تدفقات النازحين كبيرة، مرتفع أكثر أو مساوٍ للنشاط حيث يتواجد النازحون بنسبة أقل

التكاليف التي يتسبّب بها النازحون بفوائد اقتصادية أخرى، وفقاً لأدبيات سابقة حول هذا الموضوع. وفيما تقدّم هذه النتائج دليلاً أولياً على عدم وجود آثار سلبية كبيرة لوجود اللاجئين في الاقتصادات المحلية، يبقى الاختلاف كبيراً بين التأثيرات عبر الفئات اللبنانية. وبالتالي، لا بدّ من تجاوز النقاش حول التأثير الإجمالي للنازحين والانتقال إلى تقييم من يتحمل التكاليف ومن يستفيد من وجودهم.

مساهمات اللاجئين اقتصادياً في الاقتصادات المحلية

في حين تم تسليط الضوء بشكل متكرر على تكاليف استيعاب النازحين السوريين، تُندر الدراسات حول الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية المرتبطة بوجود النازحين. وإحدى الاستثناءات القليلة هي الدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2015)،²³ قدّر فيها التأثير الكلي للمساعدات الإنسانية على إجمالي الطلب والنتائج المحلي الإجمالي للاقتصاد اللبناني. ووفقاً لحساباتهما، فإن كل دولار أنفق في إطار المساعدة الإنسانية كان له تأثير مضاعف إيجابي قدره 1.6 دولار على الاقتصاد المحلي الذي، ونظراً لحجم تدفقات المساعدة، ترتب عليه فوائد سنوية تبلغ حوالي 1.8 مليار دولار. وحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2015)، اتّخذت 44% من المساعدات شكل تحويلات نقدية للنازحين (لا سيما البطاقات الغذائية)، مقابل 40% مشتريات عينية، و14% تم إنفاقها على دفع أجور العاملين في القطاع الإنساني في لبنان.²⁴ وتركزت الفوائد بشكل خاص في صناعة الأغذية والعقارات، تلتها صناعة الصحة والأدوية، فضلاً عن الخدمات التعليمية.

22

يوفر الملحق 1 مزيداً من التفاصيل حول المواصفات الاقتصادية القياسية للتحليل.

23

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2015. 'أثر المساعدات الإنسانية على الاقتصاد اللبناني - لبنان' ReliefWeb. <https://reliefweb.int/report/lebanon/impact-humanitarian-aid-lebanese-economy>

24

المرجع نفسه.

باستخدام مسح الحالة المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان (2018)، يمكننا تقدير الفوائد المختلفة التي حققها النازحون للاقتصادات المحلية في بلديات صيدا في الجنوب، وزحلة في البقاع، وحلبا في الشمال. وبما ان المسح يمثل إجمالي السكان اللبنانيين والسوريين في كل من المناطق المعنية، يمكننا حساب حجم تأثير تدفقات اللاجئين من جوانب مختلفة. وبناءً على الأدبيات السابقة، نركّز على بعدين رئيسيين:

(أ) السوريون كمستهلكين: يجلب النازحون قوة شرائية إضافية تعززها المساعدات الإنسانية، حيث تقدّم الوكالات المانحة تحويلات نقدية أو عينية لهم، مما يزيد من الطلب على المنتجات والخدمات في لبنان. ومن خلال وكالات الإغاثة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، يدفع النازحون بدل الإيجار والخدمات الأساسية ويبتاعون الطعام والسلع والخدمات الأخرى. وكون معظم النازحين يشترون المنتجات المحلية، يؤدي الطلب المرتفع الى تعزيز الإنتاج وزيادة في المبيعات مما يساهم في الاقتصاد المحلي ويفيد الشركات والأسر اللبنانية.

(ب) السوريون ووكالات الإغاثة كمصادر لخلق الوظائف: يمكن للنازحين السوريين فتح أعمال تجارية تخلق فرص عمل للسكان المحليين. كما ان وكالات المعونة تحتاج الى هياكل تنظيمية كبيرة، فتقوم بالتوظيف محلياً، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال اللبنانيين وتفتح لهم فرص عمل جديدة.

لتقدير الزيادة الاستهلاكية التي سجّلتها الأسرة، وهي جزء أساسي من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد، نقوم باحتساب مقدار الإنفاق لكل أسرة سورية في

البلدية ونضربه بعدد الأسر السورية، ثم نقسمه على إجمالي الاستهلاك من جانب العائلات اللبنانية. لا يراعي هذا التمرين البسيط التأثيرات الديناميكية لتدفقات النازحين على الاستهلاك من جانب

اتّخذت 44% من المساعدات شكل تحويلات نقدية للنازحين (لا سيما البطاقات الغذائية)، مقابل 40% مشتريات عينية، و14% تم إنفاقها على دفع أجور العاملين في القطاع الإنساني في لبنان

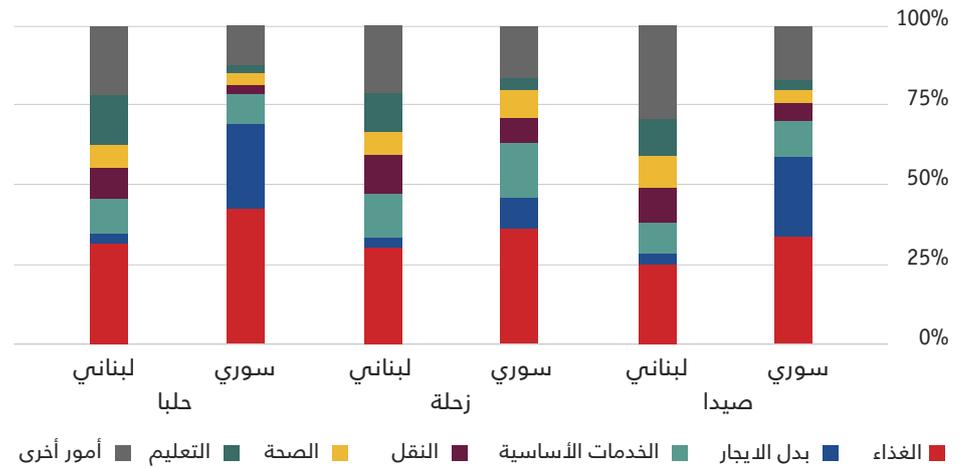
الأسرة اللبنانية، لكنه يعطي تقديراً تقريبياً للقدرة المحتملة على تزايد الطلب نتيجة للزيادة في عدد السكان. وبحسب تقديراتنا، تبلغ نسبة النازحين السوريين إلى اللبنانيين 18% في صيدا (حوالي 14 ألف سوري مقابل 77 ألف لبناني)، و72% في زحلة (36 ألفاً مقابل 51 ألفاً)، و139% في حلبا (8 آلاف مقابل 6 آلاف). ونظراً لمستويات دخل النازحين السوريين المنخفضة، فإن زيادة الطلب هي أقل إلى حد ما من تلك الخاصة بالسكان، لكنها تبقى مرتفعة (8% في صيدا، و21% في زحلة، و47% في حلبا).

علاوة على ذلك، الزيادة الاستهلاكية ليست موحدة عبر القطاعات. فكما يوضح الشكل 1.1، تنفق الأسر السورية حصة أكبر بكثير من دخلها المتاح على الغذاء والإيجار مقارنة باللبنانيين - 50 إلى 70% مقابل 30 إلى 35%. ويؤدي هذا الأمر إلى معدلات نمو أكبر في الاستهلاك في هذه القطاعات عبر البلديات (الشكل 1.1 ب). شهد سوق إيجار المنازل الزيادات الأكبر، لا سيما في حلبا حيث حصلت

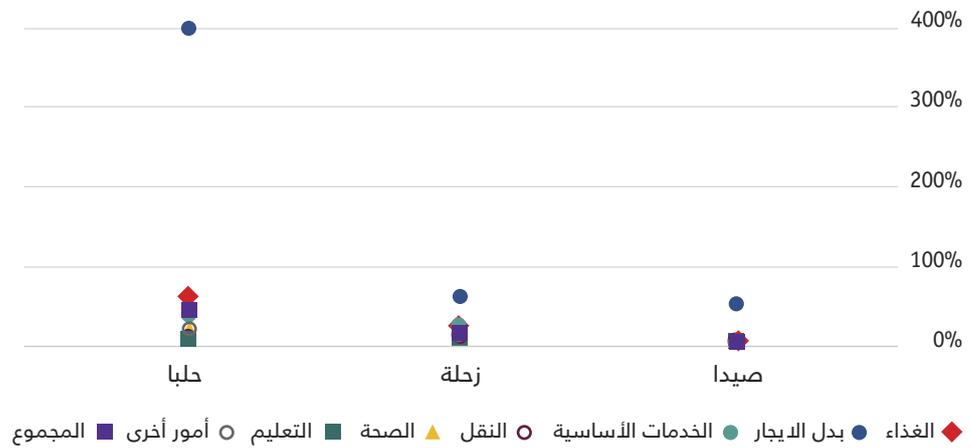
زيادة بمقدار أربعة أضعاف، إذ أنّ 14% فقط من الأسر اللبنانية مستأجرة مقارنة بـ 96% من الأسر السورية. ويُعتبر الطلب على الغذاء ثاني أسرع القطاعات نمواً، لاسيما في حلبا التي شهدت زيادة بنسبة 47%.

الشكل 1

زيادة الإنفاق بسبب النازحين في كل منطقة حسب القطاع الاستهلاكي حصة الإنفاق بين النازحين



ب نمو الاستهلاك حسب السلعة



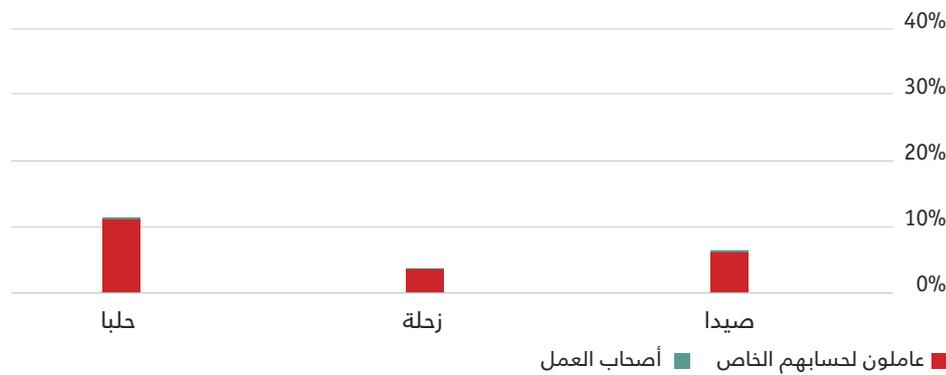
المصدر حسابات خاصة بناءً على مسح الحالة المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان LCSRHCL (2018).

ملاحظة معدل نمو الاستهلاك = ((متوسط إنفاق الأسرة السورية * عدد الأسر السورية) / (متوسط إنفاق الأسرة اللبنانية * عدد الأسر المعيشية اللبنانية)) * 100.

كما ان قدوم النازحين وفّر فرص عمل جديدة للاقتصادات المحلية، حيث يعمل بين 4 و11% من العاملين السوريين لحسابهم الخاص (الشكل 2. أ)، ويديرون في الغالب مشاريع تجارية صغيرة في قطاع المبيعات. ولكن وبسبب القيود القانونية الصارمة، تبقى المشاريع التجارية هذه في معظمها غير نظامية - فقط 17% من السوريين العاملين لحسابهم الخاص ذكروا أن لديهم تصاريح عمل. في ظل هذه الظروف، ليس من المستغرب أن يعجز السوريون عن خلق فرص عمل للشعب اللبناني. ومع ذلك، استحدث السوريون بشكل غير مباشر فرص عمل جديدة في القطاع الإنساني. استناداً إلى مسح الحالة المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان (2018)، نقارب حجم القطاع الإنساني بنسبة الموظفين اللبنانيين العاملين ضمن قطاع المجتمع المحلي وفي قطاع الخدمات الاجتماعية. وفي البلديات الثلاث معاً، تُعتبر حصة العاملين في هذا القطاع كبيرة جداً، حيث تتراوح بين 12% في صيدا، و24% في حلبا، و30% في زحلة. وفي زحلة على وجه الخصوص، فتحت العديد من المنظمات الدولية مكاتب فرعية توفر فرص عمل لحوالي 6300 عامل محلي في المنطقة.

الشكل 2

أ فرص العمل المرتبطة بقدوم النازحين نسبة السوريين الذين لديهم مشاريع تجارية خاصة بهم



ب نسبة اللبنانيين العاملين في القطاع الإنساني



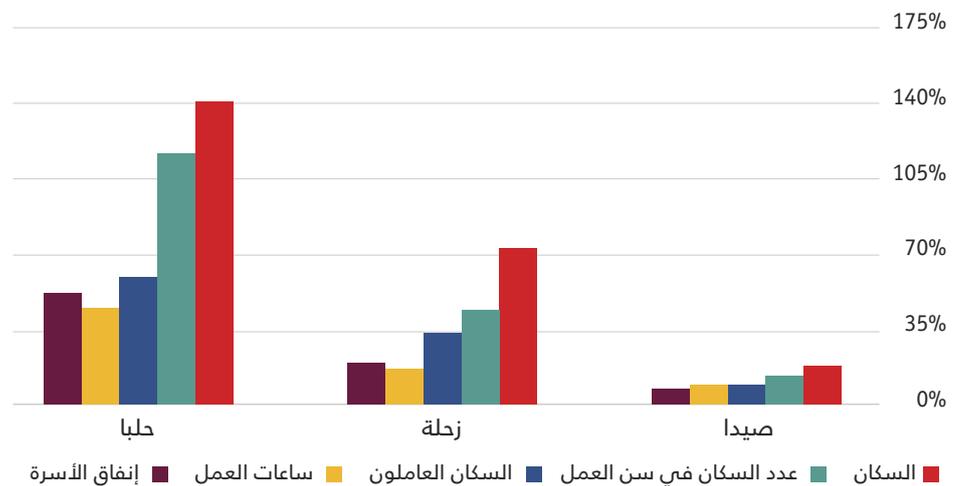
المصدر: حسابات خاصة بناءً على مسح الحالة المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان (2018).

ملاحظة ان البيانات المتعلقة بنسبة العاملين في القطاع الإنساني هي بيانات محسوبة بشكل تقريبي على أساس العاملين في المجتمع المحلي وفي قطاع الخدمات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذا الأخير يضم وظائف أخرى لا تتعلق مباشرة بالمساعدات الإنسانية، فقد استفاد في الغالب من تدفق المساعدات الأجنبية لتقديم الخدمات الاجتماعية للنازحين وللمجتمعات المضيفة.

تقدم هذه النتائج دليلاً على الفوائد الاقتصادية التي يجلبها النازحون للاقتصادات المحلية. لكن في ظل هذه الزيادات الكبيرة في الطلب من جانب الأسر، قد يُخشى حصول ارتفاع في الأسعار نتيجة التعديلات المحدودة في الإنتاج أو في الواردات. وإذ لا توجد بيانات عن الإنتاج على المستوى المحلي، قمنا باحتساب العرض المحلي بشكل تقريبي من خلال أحد مدخلاته الرئيسية في الإنتاج: العمالة. كما يتّضح من الشكل 3، فإن النمو السكاني في كل من البلديات الثلاث أكبر بكثير من الزيادة في الطلب إلى حدٍ كبير، نظراً لانخفاض دخل السوريين المذكورين أعلاه. لكن التوسع في عرض العمالة هو أقل بكثير. أولاً، توجد نسبة أقل من السوريين في سن العمل القانوني - والحال كذلك في نسبة أكبر من القاصرين. ثانياً، يتم توظيف نسبة أقل بكثير من البالغين السوريين في سن العمل مقارنة بنظرائهم اللبنانيين. علاوة على ذلك، إذا تم توظيف النازحين في سن العمل، فإنهم يعملون لساعات أقل. بشكل عام، وجدنا زيادات مماثلة في عرض العمالة والطلب للاقتصادي في البلديات الثلاث، مما يؤدي إلى تغييرات طفيفة في الأسعار الإجمالية. لكن في القطاعات حيث الطلب أعلى والعرض أكثر جموداً، كما الحال في سوق الإسكان، نتوقع أن ترتفع الأسعار أكثر، بينما في المناطق حيث الطلب الإضافي أقل وحيثما استفاد العرض من انخفاض تكاليف المدخلات مثل العمالة، يتوقع أن تنخفض الأسعار.

الشكل 3

التغيرات في العرض من العمالة وفي الاستهلاك على صعيد الأسرة بسبب تدفقات النازحين



المصدر حسابات خاصة بناءً على مسح الحالة المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان. LCSRHCL (2018).

ملاحظة التغيّر السكاني = ((السكان السوريون)/(السكان اللبنانيون)) * 100. المعادلة نفسها مستخدمة للحصول على التغير في عدد السكان في سن العمل، والسكان العاملين، وإجمالي ساعات العمل، وإنفاق الأسرة.

الفائزون والخاسرون نتيجة قدوم النازحين

سبق ورأينا أنّ تأثير اللاجئين في الاقتصادات المحلية المضيفة معقّد بما لديه من آثار تعويضية مختلفة. والأهم من ذلك هو أن لهذه التأثيرات وقعاً غير متماثل بين فئات المجتمعات المحلية المضيفة. ونظراً لنقص البيانات المتاحة للجمهور، نقوم بتحليل هذه التأثيرات التفاضلية باستخدام مسح الحالة المعيشية للنازحين والمجتمعات المضيفة في لبنان (2018) في البلديات الثلاث المدروسة. وإذ أجري هذا المسح مرة واحدة فقط في عام 2018، فإنه لا يسمح لنا بإجراء مقارنات بمرور الزمن. غير أن مسح عام 2018 يتضمن سؤالاً حول التغيير في الظروف الاقتصادية للأسر في عام 2018 مقارنةً بعام 2011، وهو سؤال غير موضوعي بل شخصي. وفي العادة، لدى طرح أسئلة عن الماضي، يحصل تحيّز في الاسترجاع، وهو الخطأ في دقة أو احتمال ذكريات المستجوبين.²⁵ وبدلاً من النظر إلى التأثيرات بشكل عام، نقوم بتحليل التغيير النسبي الملحوظ في الدخل والأحوال المالية لكل عائلة لبنانية مقارنةً بالأسرة المتوسطة في البلديات الثلاث. وفي هذه الحالة، حتى لو كانت كل التأثيرات متحيزة، تظلّ التأثيرات التفاضلية قادرة على توفير معلومات قيّمة.²⁶ في حين أبلغت العائلات من أدنى 40% من البلديات الثلاث عن تدهور أكبر في الظروف الاقتصادية منذ عام 2011 مقارنةً بالمتوسط، فإن أغنى 30% كانوا أفضل حالاً نسبياً.

بشكل عام، وجدنا علاقة ايجابية واضحة بين المستوى الحالي للدخل والتغيرات الملحوظة منذ قدوم النازحين السوريين (الشكل 4.أ). وفي حين أفادت نسبة العائلات البالغة 40% الموجودة عند أدنى مستويات الدخل في البلديات الثلاث

عن تدهور أكبر في ظروفها الاقتصادية منذ عام 2011 مقارنةً بالعائلات المتوسطة الدخل، تبين أن العائلات الغنية البالغة نسبتها 30% كانت أفضل حالاً نسبياً.

في سوق الإسكان، رأينا أن قدوم اللاجئين خلق زيادات

كبيرة في الطلب على المنازل المعدّة للتأجير، لا سيما في حلبا. ويعود هذا الطلب الإضافي بالفائدة على أصحاب الأملاك الذين نجحوا في استقطاب مستأجرين جدد وحتى في رفع بدل الإيجار. وتُظهر التقديرات على المستوى الوطني أن سوق الإيجارات للنازحين يدرّ عائدات تبلغ حوالي 50 مليون دولار كل عام لأصحاب العقارات من اللبنانيين.²⁷ في البلديات الثلاث موضوع دراستنا، حوالي 7% إلى 8% من السكان اللبنانيين هم أصحاب أملاك. بالنسبة لهذه المجموعة، نجد أن الإيجارات القادمة من النازحين السوريين تصل إلى مليون دولار سنوياً،²⁸ أي ما يعادل زيادة في إجمالي دخل الأسرة بنسبة 24% في صيدا، و17% في زحلة، و35% في حلبا. لذلك، حسّن أصحاب الأملاك من وضعهم المالي بشكل كبير نتيجةً للطلب المتزايد على الشقق المستأجرة والنابع من

25

بيغل، ك، ك، كارليتو، وك، هيملاين. 2012. 'موتوقية' الاسترجاع في البيانات الزراعية، مجلة اقتصاديات التنمية، 98 (1): 41-34.

26

في ظل الافتراض القائل بأن تحيزات الاسترجاع لا تختلف بشكل منهجي بين الفئات.

تسببت محدودية المرونة في سوق الإسكان التي تسمح بالتكيف مع الزيادة الكبيرة في الطلب في ندرة أماكن الإيجار المتاحة أو ارتفاع أسعارها، مما أثر سلباً على المستأجرين اللبنانيين - 20% في صيدا وزحلة، و14% في حلبا

27

شعيان، جاد. 2017. 'هل يجب أن يحصل لبنان على مزيد من الأموال لاستضافة النازحين؟' الجزيرة.

28

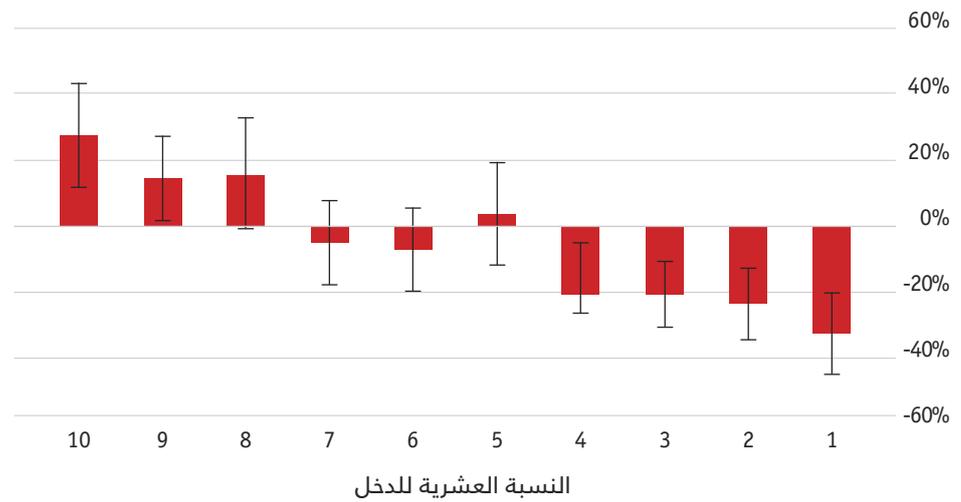
0.5 مليون دولار في صيدا و0.4 مليون دولار في زحلة و0.2 مليون دولار في حلبا.

احتياجات النازحين. من ناحية أخرى، تسببت محدودية المرونة في سوق الإسكان التي تسمح بالتكيف مع الزيادة الكبيرة في الطلب في ندرة أماكن الإيجار المتاحة أو ارتفاع أسعارها، مما أثر سلباً على المستأجرين اللبنانيين - 20% في صيدا وزحلة، و14% في حلبا. وتماشياً مع هذه المبررات، نلاحظ أن المستأجرين اللبنانيين أبلغوا عن تراجع نسبي في ظروفهم الاقتصادية، بينما أفاد أصحاب الأملاك عن تغييرات أكثر إيجابية (الشكل 4. ب). وبدورها، تفيد العائلات التي تمتلك منزلاً ولا تؤثر لعائلات أخرى - وبالتالي لا تتأثر بالواقع الإيجابي والسلبي للنازحين في سوق الإيجار - عن تغييرات متوسطة في حالة دخلها.

الشكل 4

التغيرات في الظروف الاقتصادية للأسرة (2011-2018) بالنسبة لمتوسط ومستويات الدخل وترتيبات الإسكان

أ التغيرات النسبية في الظروف الاقتصادية للأسرة حسب مستويات الدخل



ب التغيرات النسبية في الظروف الاقتصادية للأسرة حسب نوع ترتيبات السكن



المصدر حسابات خاصة بناءً على مسح الحالة المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان ICSRHCL (2018).

ملاحظة: يتم احتساب التغيير النسبي في ظروف الدخل باعتباره التغيير الملحوظ في دخل الأسرة بعد أن يطرح منه متوسط التغيير الملحوظ في الدخل لجميع الأسر اللبنانية التي شملها المسح. تم تضمين فترات الثقة بنسبة 95% للمقارنة.

في سوق العمل، كان للوافدين النازحين آثار موزعة على فئات مختلفة من اللبنانيين. فكان للارتفاع الكبير في الإنفاق الاستهلاكي الذي حرّكه النازحون الذين يعتمدون في الغالب على المنتجات المحلية، وقع مفيد على أصحاب الأعمال. علاوة على ذلك، شكّل النازحون عمالة باخسة الثمن لأصحاب العمل مما سمح لهؤلاء بخفض تكاليفهم. في قطاعي البناء والزراعة، وهما القطاعان اللذان يحظيان بأكبر عدد من النازحين، بلغ متوسط دخل العامل السوري المياوم في عام 2018 دولارين في الساعة مقابل 4.8 دولاراً في الساعة للبنانيين.²⁹ وهذا يخلق أيضاً منافسة للبنانيين ذوي المهارات المتدنية الذين يعملون في هذه القطاعات.

يوفر تقسيم السكان اللبنانيين البالغين وفقاً لوضعهم في سوق العمل، دليلاً إضافياً على الآثار غير المتكافئة لتدفقات النازحين على الوضع الاقتصادي (الشكل 5.ب). وبالنسبة لأصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص من النازحين - وهما المجموعتان الأكثر استفادة من ارتفاع الطلب وانخفاض تكاليف العمالة - فقد افادوا عن حصول تغييرات إيجابية أكثر في وضعهم المالي، فيما أفاد اللبنانيون العاطلون عن العمل عن تفاقم وضعهم سوءاً.

ولاختبار التأثيرات المختلفة للنازحين عندما يكملون أو يطلّون محلّ العمّال اللبنانيين، نقسّم التغييرات المبلّغ عنها في الظروف الاقتصادية الخاصة باللبنانيين العاملين، حسب المهارة وقطاع التوظيف. ويتم تصنيف قطاعات العمل وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)³⁰ فيما يتم إنشاء ثلاثة مستويات من المهارات بناءً على التحصيل التعليمي: (أ) ضعف المهارات لمن لم يحصلوا التعليم أو التعليم الابتدائي؛ (ب) المهارات المتوسطة لمن حصلوا التعليم الثانوي الأدنى أو التعليم الثانوي؛ و(ج) المهارات العالية لمن حصلوا التعليم العالي.

يُظهر الشكل 5.ب الوجود النسبي للنازحين السوريين في كل قطاع ومستوى مهارة ('الخلايا') بالإضافة إلى متوسط التغيير المبلّغ عنه في دخل العمال اللبنانيين في تلك الخلايا.

وكما هو متوقع، ليس من نازحين سوريين في الخلايا ذات المهارات العالية، بالمقارنة مع

القيود القانونية ترسم الحصة النسبية للسوريين واللبنانيين في كل قطاع

7% من إجمالي العمال في مستوى المهارة المتوسطة، و40% بين السكان العاملين ذوي المهارات المنخفضة. وضمن مستويات المهارات المتوسطة والمنخفضة، نلاحظ أيضاً وجود فوارق كبيرة في وجود النازحين عبر القطاعات. فعلى سبيل المثال، يمثل اللبنانيون تقريباً جميع العمال ذوي المهارات المتدنية في قطاع الكهرباء، مقابل 18% فقط في الزراعة و25% في البناء. لذلك، لا يختلف مستوى 'المنافسة' بين النازحين السوريين واللبنانيين باختلاف مستويات المهارة فحسب، بل يختلف أيضاً على صعيد القطاع الذي يعملون فيه. ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود القانونية التي تحدّ من عمل اللاجئين في ثلاثة قطاعات: الزراعة، والبناء، والتنظيف. وعلى الرغم من أن النازحين يعملون أيضاً بشكل غير نظامي في قطاعات أخرى، لا سيما المبيعات، فإن القيود القانونية ترسم الحصة النسبية للسوريين واللبنانيين في كل قطاع.

29 أي حوالي ثلاثة آلاف ليرة لبنانية وسبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين ليرة لبنانية على التوالي.

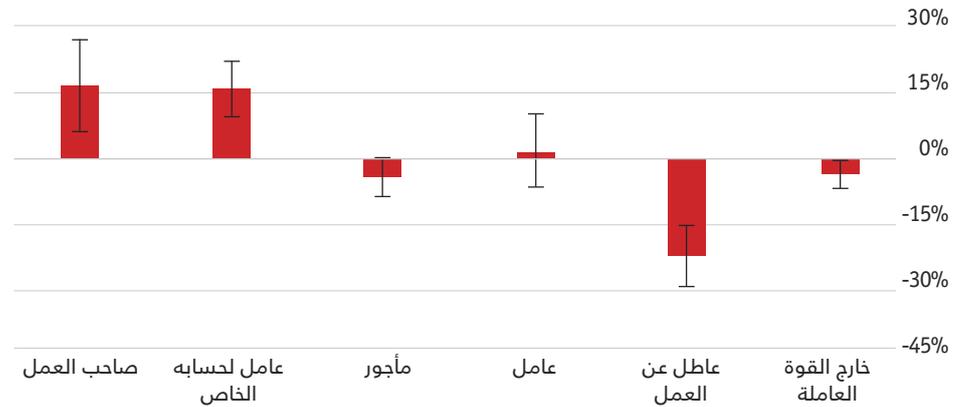
30 الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2008. 'التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية'. نيويورك، مقر الأمم المتحدة.

والمثير للاهتمام هو أننا وجدنا علاقة ايجابية قوية بين نسبة النازحين العاملين في خلية معينة (القطاع ومستوى المهارة) والتغيير في الدخل الذي أفاد عنه العمال اللبنانيون منذ عام 2011 (الشكل 5.ب). وبالنظر إلى قطاع البناء، نرى حضوراً كبيراً للنازحين في الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية (معظمهم من عمال المياومة) في حين أن جميع أصحاب المهارات العالية تقريباً (مثل المدراء والمهندسين المدنيين) هم لبنانيون. بينما أفاد العمال اللبنانيون عن مزيد من التغييرات السلبية في أوضاعهم المالية، حقق مسؤول البناء رفيع المستوى مكاسب نسبية في الدخل. ولوحظ النمط نفسه في الزراعة حيث هو القطاع الرئيسي الآخر الذي يوظف النازحين السوريين. وتبيّن هذه النتائج أن التأثير الاقتصادي السلبي لتدفقات النازحين يتحمّله في الغالب لبنانيون ذوو مهارات متدنية يعملون في قطاعي الزراعة والبناء - حيث يُسمح للنازحين في الغالب بالعمل - في حين أن اللبنانيين ذوي المهارات العالية أو اللبنانيين الأقل مهارة في القطاعات الأخرى، حيث يُحظرّ العمل على النازحين، هم أفضل حالاً. بمعنى آخر، كلما كان السوريون واللبنانيون متكاملين، كلما قلّت المنافسة التي يتعرّضون لها وكلما تحوّلت ظروفهم الاقتصادية نحو الايجابية.

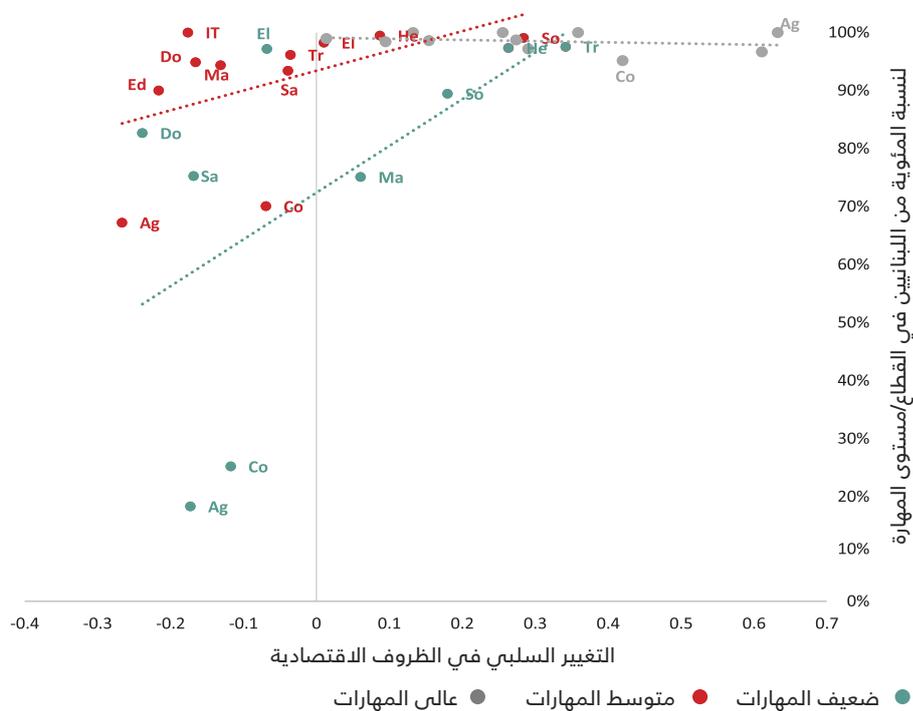
الشكل 5

التغيرات في الظروف الاقتصادية للأسر (2011-2018) مقارنة بالمتوسط وحالة سوق العمل

التغيرات النسبية في الظروف الاقتصادية للأسرة حسب حالة سوق العمل



ب التغيرات النسبية في الظروف الاقتصادية للأسرة حسب القطاع ومستوى المهارة



المصدر حسابات خاصة بناءً على مسح الحالة المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان LCSRHCL (2018).

ملاحظة يتم احتساب التغيير النسبي في ظروف الدخل باعتباره التغيير الملحوظ في دخل الأسرة بعد أن يُطرح منه متوسط التغيير الملحوظ في الدخل لجميع الأسر اللبنانية التي شملها المسح.

الاستنتاجات

قد تكون الاستنتاجات العامة حول التأثير العام للنازحين في لبنان عقيمة ومصدراً للجدل. وعلى الرغم من ندرة البيانات المتاحة، نقدّم أدلة معبّرة تستبعد العواقب السلبية البارزة على اقتصاد البلد، مع الفوائد الناتجة عن ارتفاع الطلب وخلق فرص عمل جديدة للتعويض عن التكاليف التي قد تسبّبها. والأهم من ذلك هو أننا وجدنا أن التكاليف والفوائد الجزئية غير متكافئة إلى حد كبير في قطاعات وفئات محدّدة من السكان اللبنانيين. فمن ناحية، قد تكون فئات مثل أصحاب الأملاك وأصحاب العمل وأصحاب الأعمال التجارية حققت مكاسب صافية تابعة من وجود النازحين. ومن ناحية أخرى، يواجه العمال اللبنانيون ذوو المهارات المتدنية - لا سيما في قطاع الزراعة والبناء - مخزجات أسوأ في سوق العمل كنتيجة للمنافسة المتزايدة، وربما شهد المستأجرون اللبنانيون على زيادات في أسعار الإيجارات أو على ندرة المساكن بأسعار معقولة بسبب وجود النازحين السوريين.

تقدم هذه النتائج حجة قوية للتدخلات العامة الآيلة لدعم الأكثر تضرراً من وجود النازحين، وهم في العادة من المجتمعات الأكثر فقراً، وذلك من أجل التخفيف من تأثيرهم السلبي. ولا بدّ أيضاً من التفكير في سياسات إعادة التوزيع بين الفئات المختلفة، فلا يزداد التفاوت في الدخل كنتيجةٍ لأزمة النازحين.

الملحق 1

تقييم تأثير النازحين على الاقتصادات المحلية اللبنانية

نستخدم بيانات شدة الإضاءة الليلية لفترتين: 2011 (أزمة ما قبل النزوح) و2017 (بعد القدوم). ولتقييم تأثير تدفق النازحين، نعتمد على واقع مفاده وجود تفاوت كبير بين المناطق التي أقام فيها النازحون السوريون. وبالتالي فقد أثر تدفق النازحين بشكل متباين على المناطق الجغرافية داخل لبنان. ونستخدم بيانات من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2017) حول عدد النازحين السوريين في منطقة عقارية معيّنة كمقياس لوجود النازحين. تستخدم استراتيجية التقدير الأساسية المواصفات التالية:

$$\text{Lights}_{ct} = \alpha + \beta * \text{Refugees}_{ct} + \Theta_c + \mu_t + \varepsilon_{ct}$$

حيث Lights_{ct} هو الجيب القطعي المعكوس لمؤشر الضيائية في المنطقة العقارية c ، في السنة t ، و Refugees_{ct} هو الجيب القطعي المعكوس للسكان اللاجئين في المنطقة العقارية في السنة t . نحن نراقب عدم التجانس الثابت زمنياً غير المراقب مع التأثيرات الثابتة على مستوى المنطقة العقارية Θ_c وعلاوة على ذلك، برأي هندرسون وآخرين (2012) وألكس-غاسيا وآخرين (2018) نراقب الآثار الثابتة سنوياً (μ_t) حيث إنّ بيانات الضوء الليلي غير معيّنة عبر الزمن أو عبر الأقمار الصناعية. ونجمّع أيضاً الأخطاء القياسية ε_{ct} على مستوى المنطقة العقارية. لكن قرار النازحين بشأن مكان إقامتهم ليس عشوائياً ويمكن أن يكون نابعاً من الحيوية الاقتصادية للمكان. ولإتاحة التفسير السببي لتأثير تدفقات النازحين، فإننا نستخدم حجم السكان من النازحين في منطقة عقارية معيّنة حسب المسافة التي تفصلها عن الحدود مع سوريا. وتستند هذه الاستراتيجية إلى واقع مفاده أن النازحين يميلون للإقامة في المناطق العقارية اللبنانية الأقرب إلى سوريا قبل أي اعتبارات أخرى. وتشير تقديراتنا إلى أنه مقابل كل كيلومتر يفصل المنطقة العقارية عن الحدود، ينخفض عدد النازحين بمقدار 20. وهذه النتائج ذات دلالة إحصائية قوية.

الجدول 1

التراجعات بشأن أثر تدفقات النازحين على الاقتصادات المحلية

المتغيرات	النموذج 1 طريقة المربعات الصغرى المعتادة: الأضواء 2017-2011 والنازحون	النموذج 2 متغير العلاقات السببية: الأضواء 2017-2011 والنازحون	النموذج 3 طريقة المربعات الصغرى المعتادة: الأضواء 2012-2011 والنازحون	النموذج 4 متغير العلاقات السببية: الأضواء 2012-2011 والنازحون	النموذج 5 طريقة المربعات الصغرى المعتادة: الأضواء للفرد الواحد 2017-2011 والنازحون	النموذج 6 طريقة المربعات الصغرى المعتادة: الأضواء للفرد الواحد 2017-2011 والنازحون
سجل (النازحين)	*0.007 (0.005)	***0.029 (0.010)	***0.013 (0.004)	0.006 (0.009)		
سجل (النازحين - للفرد الواحد) 2017 vs 2012	0.010 (0.006)	0.024- (0.015)	***0.019 (0.005)	**0.026 (0.013)	***0.016 (0.002)	***0.020 (0.006)
ثابتة	*17.843- (12.139)	*49.859 (30.093)	***35.477- (9.485)	*49.775- (25.987)	***30.595- (4.337)	***38.305- (12.553)
ملاحظات	1,822	1,864	1,828	1,870	1,822	1,819
المناطق العقارية	911	954	914	957	911	911
الآثار الثابتة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
تستخدم المسافة بين المنطقة العقارية والحدود كأداة	كلا	نعم	كلا	نعم	كلا	نعم
الجذر التربيعي	0.107	0.112	0.392	0.380	0.100	0.098

أخطاء قياسية بين هلالين

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.10

المراجع

أغوندوز، يوسف، ومارسيل فان دين بيرغ، والتر ه. ج. هاسينك. 'تأثير أزمات اللاجئين على أسواق العمل المضيفة: حالة أزمة اللاجئين السوريين في تركيا.' عن سلسلة أوراق نقاش IZA رقم 8841، 14 شباط/فبراير، 2015.
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2564974

أليكس غاسيا، جينيفر، ساره والكر، آن بارتليت، هارون أوندروأبورفاسانغي. 'هل إن مخيمات اللاجئين تساعد أم تؤدي المجتمعات المضيفة؟ حالة كاكوما، كينيا.' *مجلة اقتصاديات التنمية*، رقم 130 (2018): 66-83.

أنجريست، جوشوا د. وأديانا د. كوجلر. 'حماية فعلية أم نتائج عكسية؟ مؤسسات سوق العمل وتأثير الهجرة على المواطنين.' *المجلة الاقتصادية*، رقم 113 (2003) 488.

باغير، يوسف كينان. 'تأثير تدفق اللاجئين السوريين على العمال الأصليين الأتراك: نهج الجيب العرقي.' *مراجعة البنك المركزي*، رقم 4 (2018): 129-147.

بيغل، كاتلين، كالوغيروكارليتو، وكريستن هيملاين. 'موثوقية الاسترجاع في البيانات الزراعية.' *مجلة اقتصاديات التنمية*، رقم 98 (2012): 34-41.

شنكيز، دوروك، وحسن تكشوغ، 'هل هذه مجرد صدمة على صعيد العرض من العمالة؟ تأثير المهاجرين السوريين على الاقتصادات المحلية في تركيا.' *الاجتماع السنوي 2018*، 1-68، 2017.
<https://www.aeaweb.org/conference/2018/preliminary/paper/H4Zdyrd>

سيريتوغلو، إيفرن، ه. بورك غورسيهان يونكولير، حوزيفي ترون وسامح تومين. 'تأثير اللاجئين السوريين على مخراجات سوق عمل السكان الأصليين في تركيا: أدلة من تصميم شبه تجريبي.' *مجلة IZA لسياسة العمل*، رقم 6 (2017).

شعبان، جاد. 2017. 'هل يجب أن يحصل لبنان على مزيد من الأموال لاستضافة النازحين؟' أخبار اللاجئين الجزيرة. الجزيرة، 5 أبريل/نيسان 2017.
<https://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/04/lebanon-funds-hosting-refugees-170405082414586.html>

تشين، كزي، وويليام نوردهاوس. 'استخدام البيانات الضوئية كبديل للإحصاءات الاقتصادية.' *وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة الأميركية*، رقم 108 (2011): 8589-8594.

إيسن، أوغوز، وأيلا و. بيناتلي. 'تأثير اللاجئين السوريين على الاقتصاد التركي: آثار سوق العمل الإقليمي.' *العلوم الاجتماعية*، رقم 4 (2017).

فلاح، بلال، كارولين كرافت، وجاكلين وهبة. 'تأثير اللاجئين على التوظيف والأجور في الأردن'. *مجلة اقتصاديات التنمية*، رقم 139 (2019): 203-216.

غاروت-سانشيز، دانيال. 'مكافحة الفساد، خطوة ضرورية نحو تحسين البنية التحتية'. المركز اللبناني للدراسات، 2018.
<http://www.lcps-lebanon.org/publication.php?id=319>

هندرسون، ج. فيرنون، آدم ستوريغارد، وديفيد ن فايل. 'قياس النمو الاقتصادي من الفضاء الخارجي'. *المجلة الاقتصادية الأميركية* 102، رقم 2 (2012): 994-1028.

'تأثير المساعدات الإنسانية على الاقتصاد اللبناني - لبنان'. ReliefWeb، 2015.
<https://reliefweb.int/report/lebanon/impact-humanitarian-aid-lebanese-economy>.

'لبنان - تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع السوري'. البنك الدولي.
<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/925271468089385165/lebanon-economic-and-social-impact-assessment-of-the-syrian-conflict>.

مايشتادت، جان-فرانسوا وجيل دورانتون. 'الدفع الإنمائي للاجئين: أدلة من تنزانيا'. *مجلة الجغرافيا الاقتصادية*، 19 رقم 2 (2018): 299-334.

رويز، إيزابيل، وكارلوس فارغاس سيلفا. 'اقتصاديات الهجرة القسرية'. *مجلة دراسات التنمية*، 49، رقم 6 (2013): 772-784.

رويز، إيزابيل، وكارلوس فارغاس سيلفا. 'آثار الهجرة القسرية على سوق العمل'. *المجلة الاقتصادية الأميركية*، 105 رقم 5 (2015): 581-586.

تايلور، إدوارد، ماتيس ج. فيليبسكي، مو علوش، وأنوبهاب غوبتا. 'الأثر الاقتصادي للاجئين'. *وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم* 113، رقم 27 (2016): 7449-53.

تومين، سميح. 'الأثر الاقتصادي للاجئين السوريين على البلدان المضيفة: أدلة شبه تجريبية من تركيا'. *المجلة الاقتصادية الأميركية* 106، رقم 5 (2016): 456-60.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. 'التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية'. نيويورك، نيويورك. مقر الأمم المتحدة، 2008.

فيرم، باولو، وكريستين شوتلر. 'تأثير النزوح القسري على المجتمعات المضيفة: مراجعة للأدبيات التجريبية في الاقتصاد.' ورقة عمل لأبحاث السياسات التي أجراها البنك الدولي، 2019.

<http://documents.worldbank.org/curated/en/654811549389186755/The-Impact-of-Forced-Displacement-on-Host-Communities-A-Review-of-the-Empirical-Literature-in-Economics>

عن الكاتب

ساهم دانيال غاروت سانشير في هذا المشروع عندما كان باحثاً أول في المركز اللبناني للدراسات. وهو يعمل حالياً كمستشار في شؤون سوق العمل لدى البنك الدولي. وتشمل مجالات عمله الهجرة الاقتصادية، وأسواق العمل، والمهام المطلوبة للوظائف، والصراع والتهجير القسري، وتنمية المناطق المتخلّفة. وقبل انضمامه إلى المركز اللبناني للدراسات، شغل منصب مستشار في هجرة اليد العاملة لدى البنك الدولي ووزارة العمل في المملكة العربية السعودية. وعمل أيضاً لمدة ست سنوات كباحث اقتصادي في البنك المركزي الإسباني حيث كان يغطي مجموعة من موضوعات الاقتصاد الكلي مثل السياسة المالية، وأسواق العمل، وتقليص المديونية. حصل غاروت سانشير على درجة الماجستير في الإدارة العامة والتنمية الدولية من كلية هارفارد كينيدي للإدارة الحكومية.

LCPS

حول ملخص السياسة العامة
ملخص السياسة العامة هو منشورة قصيرة تصدر بشكل منتظم عن المركز اللبناني للدراسات تحلل مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية وتقدم توصيات في السياسات العامة لشريحة واسعة من صناعات القرار والجمهور بوجه عام.

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسس المركز اللبناني للدراسات في عام 1989. هو مركز للأبحاث مقره في بيروت، إدارته مستقلة ومحايدة سياسياً، مهمته إنتاج ومناصرة السياسات التي تسعى إلى تحسين الحكم الرشيد في مجالات مثل اللامركزية، والتنمية الاقتصادية، والمالية العامة والنفط والغاز.

للإتصال بنا

المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 55-215، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: + 961 1 799301
ف: + 961 1 799302
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org